

**السيد الأستاذ / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
البورصة المصرية
تهية طيبه وبعد،،،**

ايماء إلى خطابتنا المرسله لسيادتكم أرقام ٣٣١ المؤرخ ٢٠٢٢/١١/١٤ ورقم ٢٧ المؤرخ
٢٠٢٣/٢/١٤ والمرفق بها القوائم المالية للشركة ونتائج اعمالها عن الفترة المالية من ٢٠٢٢/٧/١
حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ و الفترة المالية من من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفقا بهما تقريرى
مراقب الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات) عن تلك القوائم .
أتشرف بأن أرفق لسيادتكم طيه صورة من تقريرى مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية
الفترة للشركة عن تلك الفترات .

رجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باللازم ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين

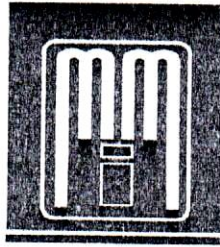
(محاسب / محمود سعيد محمود)

مسئول علاقات المستثمرين

(محاسب / زكريا محمد تونيق)

تحريرا في : ٢٠٢٣/٥/١٧

MOHAMD M. ISMAIL
Chartered Accountant Tax Expert



محمد محمد إسماعيل
محاسب قانوني وفير ضرائب

السيد الأستاذ / محمود سعيد محمود

رئيس قطاع المالي

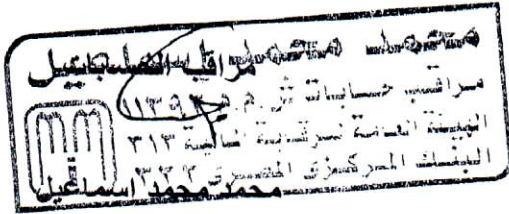
الشركة العامة للصوامع والتخزين

"شركة مساهمة مصرية"

تحية طيبة وبعد،،،،،

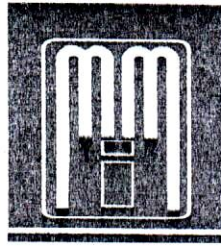
مرسل لسيداتكم تقرير الفحص المحدود للمركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢، وتقرير الفحص المحدود للمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تحت المناقشة وإبداء الرأي، ونحن على أتم الاستعداد لتوضيح أي استفسارات لسيداتكم عن تلك الملاحظات.

القاهرة في: ١٧ مايو ٢٠٢٣



Cairo : 26 July St. Ns. 26 5th Floor - Down Town
Tel : 25775180 - 25777041 Fax : 25781752
Alexandria : 43 Ismail Serri - Smoha
Tel. & Fax - 03/4263456

القاهرة، ٢٦ شارع ٢٦ يوليو - الدور الخامس (وسط البلد)
تليفون : ٢٥٧٧٥١٨٠ - ٢٥٧٧٧٠٤١ فاكس : ٢٥٧٨١٧٥٢
الإسكندرية : ٤٣ شارع إسماعيل سري - سموحة
تليفون : ٠٣ / ٤٢٦٣٤٥٦ فاكس :



تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
الشركة العامة للصوامع والتخزين
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق للشركة العامة للصوامع والتخزين "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

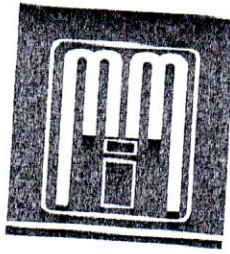
نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

(١) لم تمكننا إدارة الشركة من مراجعة وتقييم البرنامج المحاسبي المستخدم في إثبات المعاملات المالية الخاصة بقطاعات الشركة المختلفة للتأكد من صحة وسلامة المخرجات والتحقق من وجود فصل في الواجبات والصلاحيات لمستخدمي البرنامج وأثر ذلك على اكتشاف الأخطاء (سواء المتعمدة أو غير المتعمدة) لوجود انحرافات تتعلق بنظام تشغيل البرنامج ونوصي بضرورة موافقتنا بمخرجات البرنامج في صورة جداول إكسيل لإجراء الاختبارات اللازمة لمراجعة البرنامج.

(٢) لم نواف بميزان المراجعة وموازن الحسابات التفصيلية الخاصة بالفروع بشكل يمكن معه التحقق من صحة أرصدة أول المدة حيث أن ميزان المراجعة وموازن الحسابات التفصيلية المرفقة بالقوائم المالية للفروع عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ فقط بأرصدة أول الشهر (أرصدة آخر



شهر نوفمبر ٢٠٢٢) وليس أرصدة أول العام (١ يوليو ٢٠٢٢) والحركة الخاصة بالشهر وليس حركة الفترة المالية كاملة.

(٣) تبين لنا احتساب الإهلاك للأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بقيمة تقديرية بواقع ٥٠% من قيمة إهلاك الأصول الثابتة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بغرض إعداد مركز مالي عن الفترة دون مراعاة استبعاد إهلاك الأصول التي انتهى عمرها الإنتاجي (مهلكة دفترياً) وكذلك عدم احتساب إهلاك للإضافات التي تمت خلال الفترة.

(٤) لم نواف بالتحليلات الخاصة بالفروع بشكل يمكن معه التحقق من صحة أرصدة أول المدة حيث أن التحليلات المرفقة بالقوائم المالية للفروع عن شهر ديسمبر فقط بأرصدة أول الشهر وليس أرصدة أول العام والحركة الخاصة بالشهر وليس حركة الفترة كاملة.

(٥) تبين لنا أن مشروعات تحت التنفيذ مازالت تتضمن أرصدة متوقفة مبلغ ٣١٣ ألف جنيه مصري عبارة عن مشروع إعادة تأهيل وتطوير الصوامع (إمبابة - دمياط - رصيف ٨٤، ٨٥ بالإسكندرية - سفاجا).

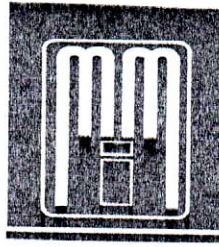
(٦) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" فيما يتعلق بتطبيق طريقة حقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات المالية في شركات شقيقة بمبلغ ١٤.٨٠٩ مليون جنيه مصري استثمارات في شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنسبة ٢١% من رأس مال الشركة المستثمر فيها.

(٧) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بإعادة تقييم الأدوات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية والبالغ رصيدها الدفترى ١٣٩ ألف جنيه مصري (استثمارات في الشركة المتحدة للإسكان والتعمير) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

(٨) لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الانتمائية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية.

(٩) لم نواف من إدارة الشركة ببيان بالمخزون الراكد وبطيء الحركة على مستوي مخازن الشركة بجميع الفروع مما أدى لعدم تحققنا من مدي كفاية انخفاض قيمة المخزون المخصوم من إجمالي قيمة المخزون بمبلغ ٤٢٥ ألف جنيه مصري.

(١٠) لم نواف بمصادقة من بنك الاستثمار القومي بقيمة استثمارات في سندات وأوراق مالية تم احتجازها بناء على إلزام شركات القطاع العام بتجنيب نسبة ٥% من الأرباح الصافية عن الأعوام السابقة على صدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لشراء سندات حكومية لاستخدامها في تمويل وتنفيذ الخطة العامة للدولة ولم يتم بيان كيفية استرداد تلك المبالغ حيث اعتبرت من الإيرادات السيادية.



(١١) لم نوافد بنسخة من صحيفة الشركات للشركات المستثمر فيها بإجمالي مبلغ ١٤ ٩٤٩ مليون جنيه مصري عبارة عن مبلغ ١٤ ٨٠٩ مليون جنيه مصري قيمة استثمار في شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة ومبلغ ١٣٩ ٧٣١ جنيه مصري قيمة استثمار في الشركة المتحدة للإسكان والتعمير وذلك للتحقق من نسب وقيمة المساهمة.

(١٢) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على أرصدها الظاهرة ضمن الحسابات الدائنة ومنها بعض الأرصدة المتوقفة منذ عدة أعوام وتتمثل في مبيعات ذرة نحو ٢.٢٥٣ مليون جنيه مصري وقمح محلي (مبيعات) بنحو ٥٧٦,٠٨٧ مليون جنيه وذرة متحفظ عليها بنحو ٣,٣٦٥ مليون جنيه مصري، والحسابات المدينة ومنها بعض الأرصدة المتوقفة بمبلغ ٥٢.٣٢٨ مليون جنيه مصري يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ علماً بأنه تم إقفال حسابات المطاحن الخاصة بها.

(١٣) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبند رقم (٢٣) فقرة (أ) حيث أنه تم تقييم العملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالأسعار المعلنة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، لذلك نوصي بضرورة إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ المركز المالي وإجراء التسويات المالية اللازمة.

الاستنتاج المتحفظ

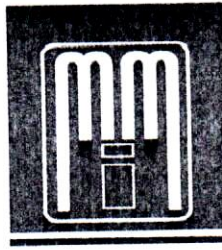
وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة للصوامع والتخزين "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

(١) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات من (٣٨) حتى (٤٤) فيما يتعلق بأرقام المقارنة.

(٢) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها فقرة (٧٩) بند (ب) بعدم الإفصاح عن القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولا زالت تستخدم.

(٣) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية فقرة (٢٠) بند (ب) والخاص بعرض قائمة الدخل عن الفترة الدورية الحالية حيث أنه لم يتم عرض قائمة الدخل الدورية عن الفترة المالية وعلى أساس مجمع من بداية السنة المالية حتى تاريخه مقارنة مع قوائم الدخل عن الفترات الدورية المقابلة (الحالية وحتى تاريخه) خلال السنة السابقة مباشرة.



- (٤) نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوي جميع الأنشطة والفروع بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.
- (٥) تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمساك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.
- (٦) نوصي بضرورة تطوير نظام التكاليف بالشركة ليتناسب مع أنشطة الشركة حتى يمكن الحكم من خلالها على أنشطة الشركة وتساعد إدارة الشركة على اتخاذ القرارات المناسبة لأية انحرافات والوقوف على كفاءة واقتصاديات التشغيل في أنشطة الشركة المختلفة.

القاهرة في: ١٧ مايو ٢٠٢٣

